1982 1215_0001_M



# لجنة اهالي المعتقلين تلتقي شمعون ولحود

لقاء اللجنة مع الرئيس شمعون ( محمود الجواد )

استقبل الرئيس كميل شمعون ، امس، لجنة المتابعة النسائية لاهالي المعتقلين والمفقودين والمخطوفين ، وذلك في اطار الاتصالات التي تجريها اللجنة مع المسؤولين السياسيين والروحيين والرسميين طالبة تدخلهم للافراج عن المعتقلين ،والكشف عن مصير المخطوفين من قبل « القوات اللبنانية » .

تم اللقاء في الثانية عشرة ظهرا في المقر المركزي لحزب « الوطنيين الاحرار » في كرم الزيتون ( الاشرفية ) وعرضت ، خلاله ، عضوات اللجنة للرئيس شمعون ملابسات القضية وتفاصيل واهداف تحركهن ، طالبات اليه « بذل مساعيه ، بما يمثله من موقع سياسي مسؤول ومهم ، لتامين الافراج عن المعتقلين لدى الجيش اللبناني والكشف ، عن مصير المفقودين والمحتجزين من قبل القوات اللبنانية » .

تسلم الرئيس شمعون من اللجنة قسماً من لوائح الاسماء التي تم تسجيلها ، على ان تزوده ببقية الاسماء عندما ينتهي اعدادها .

رد الرئيس شمعون انه يتابع هذه القضية بشكل يومي ، وانه يستقبل تباعا عشرات الاشخاص يراجعونه بهذا الشان .

وقال : ان الوضع الذي نحن فيه بات تحصيل حاصل لكني سابذل جهدي الخالص في هذا السبيل .

واضاف : اني اقدر مشاعركن تجاه اولادكن وازواجكن لاننـي مررت بالتجربة ذاتها عندما خطف ابن شقيقي العام ١٩٧٦ ، ولغاية الآن لم نهتد الى اي اثر يدلنا على مكان وجوده ...

ووعد الرئيس شمعون عضوات اللجنة « بتدبير لقاء لهن مع الرئيس امين الجميل في القصر الجمهوري ، حتى يتسنى لهن شرح القضية للرئيس الاول الذي يمثل الاساس الاول للشرعية » .

اضاف : انني اعتقد ان طلب الامهات ، والزوجات والاخوات هو طلب حق يجب ان يلاقي آذانا صاغية لدى المسؤولين .

## عند لحود

وفي الخامسة والنصف مساء ، زارت عضوات اللجنة رئيس اللجنة النيابية للدفاع والامن العقيد فؤاد لحود ، وعرضن عليه ملابسات القضية ، والاتصالات التي يقمن بها .

بعد اللقاء قال العقيد لحود : ساهتم بهذه القضية لجهة المعتقلين من قبل السلطات ، ذلك لانه في حال عدم وجود حالة طوارىء معلنة في البلاد لا يحق لغير القضاء اللبناني المدني ، والمنتدبين من قبله ، توقيف الاشخاص وتحري المنازل .

اضاف : لذلك لا يجوز للمخابرات في الجيش القاء القبض على اي شخص سواء كان ذلك بواسطة فرقة المكافحة او غيرها من وحدات الجيش ، بل عليهم ان يفعلوا ذلك بواسطة السلطات القضائية المدنية . كما انه لا يحق للقضاء العسكري التدخل الا في حال القبض على شخص مايحمل سلاحا ، وطالما رددنا ان مثل هذه التصرفات تضفي على الجيش طابعا سياسيا وفئويا خلافا لواقعه .

وقال لحود : ربما دعوت الى جلسة للجنة الدفاع النيابية لمعالجة هذه القضية ، فاما ان تعلن حالة الطوارىء او تكون مسؤولية الملاحقة وقفا على وزير الداخلية والقضاء المدني .